اعتراضاتُ ابنِ أَبي الرَّبيعِ (ت٦٨٨هـ) في تفسيرِهِ على مُتَأَخِّري النَّحويِّينَ

أ.م.د. إبراهيم يعقوب محمود
كلية الإمام الأَعظم (رحمه الله) الجامعة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إِلى الوقوف عند الآراء النَّحويَّة الَّتِي اعترض عليها ابن أَبي الرَّبيع الإِشبيليُّ (ت٦٨٨ه) في تفسيره المسمى «تفسير القرآن الكريم»، وبيان قيمة تلك الاعتراضات، والاتجاهات، كالتَّضعيف والتَّرجيح والرَّفض.

وأَصحاب الآراء الَّتِي شملها الاعتراض، هم متأَخِّرو النَّحويِّين، لا سيَّما الزَّمخشريُّ.

وسيظهر من البحث أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع لم يكن مصيبـًا في جميع اعتراضاته، على حين كانت له آراء تستحقُّ أَنْ يُؤخَذ بها، كما سيتضح أَنَّ له الفضل في توجيه بعض النَّحويِّين والمفسرين، ومنهم أَبو حيان صاحب تفسير «البحر المحيط»، إِلى مناقشة الآراء والحكم عليها، والرَّدِّ على أَصحابها.

Abstract:

This research aims to inquire about the grammatical opinions that were objected by Ibn Abi Ar – Rabea'a Al-Ishbeeli (D.688 H) in his book called (The Interpretation of the Holly Qur'an) . It also aims to demonstrate the value of such objections and trends, such as weakening, preference and rejection.

It will be clear, from the research, that Ibn Abi Ar – Rabea'a was not right in all his objections, while he had opinions that were worth-taking. Moreover, he had the favor of guiding some of the grammarians and interpreters, Among them was Abu - Hayyan - the author of the interpretation book called (Al - Bahr Al - Muheet), to discuss, judge the opinions and answer their authors.

المُقدِّمة

الحَمدُ لله ذي الفضائل والمواهب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَشرف المرسلين ذوي المراتب، وعلَى آلهِ وأَصحابِهِ نجوم الهدى لكلِّ راغب.

وبعد فممَّا لا شكَّ فيه أَنَّ العرب أُمةٌ سحرتها روائع البلاغة، واستهواها جمال الكلم، واستولت على أَلبابها حدائق البيان ورياض الفصاحة.

وحين نزل القرآن الكريم وقف أُمراء البيان أَمام عظمته مستلهمين مرتِّلين، مفتونين بجماله وإِعجازه، يتدارسون أُسلوبَه، وينعمون بظلاله، ويُتابعون كلَّ ما فيه من أَفانين البلاغة والجمال، واندفعوا يؤلِّفون ويستنبطون العلوم الكفيلةَ بإِظهار ما فيه من العجائب.

ومن العلوم الَّتِي نشأَت خدمة للقرآن الكريم النَّحو، الَّذِي ازدهر على يد الخليل ابن أَحمد وتلاميذه، ومَنْ جاء بعده مِن النَّحويِّين.

فحين وضع الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) تفسيره المعروف بـ «الكشاف» كان بمثابة الفتح العظيم في علم التَّفسير، واستنباط معاني القرآن الكريم وأَحكامه، وخصائص أُسلوبه الفنيَّة والبلاغيَّة، فأَنكبَّ عليه العلماء في مشارق الأَرض ومغاربها، يستقون من معينه، ويقتنصون من فرائده، ويستلهمون منه كلَّ ما احتواه من دُرَرٍ وكنوزٍ، وما انماز به من بلاغة الأُسلوب، ورصانة التَّعبير، وجودة التَّرتيب، والعمق في التَّحليل والاستنتاج. وكان لـ"الكشاف" أَثره الواضح في كلِّ كُتب التَّفسير الَّتِي جاءت بعده، إِلى يومنا هذا.

وفي المقابل كان لتفسير ابن عطيَّة المُحاربيِّ (ت٥٤٢هـ)، المعروف بـ «المحرَّر

الوجيز» شهرة عظيمة لدى علماء الأَندلس والمغرب، في القرن السَّادس وما بعده، وقد كان معاصرًا للزَّمخشريِّ، وتوفِّي بعده بقليل، ولم ينقل عنه، وإِنَّما نقل عمَّن سبَقَه، واعتمد في تفسيره على المأثور، والتزم بعرض الوجوه والخلافات والاحتمالات(١).

ويُعدُّ «الكشاف» و «المحرَّر الوجيز» الأَساسينِ اللَّذَينِ اعتمدهما المفسرون منذ منتصف القرن السَّادس، في الأَندلس والمغرب، لا سيَّما القرطبيُّ (ت٦٧١هـ) في «الجامع لأَحكام القرآن»، وأَبو حيان الأَندلسيُّ (ت٧٤٥هـ) في «البحر المحيط».

واختلف موقف المفسِّرين من الزَّمخشريِّ، فمنهم مَن نقل عنه فحسب كالقرطبيِّ، مع الدُّعاء له والتَّرحُّم عليه في كثير من المواضع، على نحو قوله: ((فهذه تسعُ قراءات ذكرَها الزَّمخشريُّ رحمةُ الله تعالى عليه))(٢).

ومنهم من أَخذ عنه في مواضع وأَثنى عليه فيها، على حين انتقده في مواضع كثيرة، في التَّفسير والنَّحو وبعض الأَحكام، ولعلَّ أَكثر المفسِّرين وَلَعًا بالرَّدِّ على الزَّمخشريِّ هو أَبو حيان، الَّذِي لم يُفوِّتْ لحظةً في تعقُّبه وانتقاده والرَّدِّ عليه، سواء في التَّفسير والأَحكام ومسائل العربيَّة، أَو فيما يُنسَب إِلى الزَّمخشريِّ من اعتناقه عقيدةَ الاعتزال والدِّفاع عنها والتَّرويج لها في «الكشاف». ولا تكاد تخلو صفحة من «البحر المحيط» من ذِكر الزَّمخشريِّ والنَّقل عنه أَو الرَّدِّ عليه، مع ما يتسم به الرَّدُّ من موضوعيَّة أَحيانًا(٣)، ومن تجنٍّ وشَططٍ أَحيانًا أُخرى(٤).

أَمَّا ابن عطيَّة فكان مقبولًا عند الجميع، وكانوا ينقلون عنه ويكيلون له كلَّ التَّقدير

(١) يُنظر: المحرَّر الوجيز مقدمة التَّحقيق: ١/ ١٩.
(٢) الجامع لَأحكام القرآن: ١١/ ٩٥.
(٣) يُنظر: البحر المحيط: ٥/ ١٧٢، ٢٤٥، ٧/ ٣٠٨، ٨/ ١٤٥، ١٥/ ٣٦٩، ٤٤٤، ٢٠/ ١٩٢.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٨١، ٥/ ٢٨٠، ٧/ ٢٧٤-٢٧٥، ٣٠٨، ٩/ ٢٩٧، ٢٠/ ١٧.

والاحترام.

وممَّن اعتمد على «الكشاف» و «المحرَّر الوجيز» ابن أَبي الرَّبيع الإِشبيليُّ السُّبتيُّ (ت٦٨٨هـ)، في تفسيره المسمى «تفسير القرآن الكريم»، الَّذِي طُبع في جامعة محمد بن سعود، بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وقامت بدراسته وتحقيقه: د.صالحة بنت راشد بن غنيم، ويقع في نحو (٧٢٩) سبعمئة وتسعٍ وعشرين صحيفةً مع مقدمة التَّحقيق، والفهارس الفنيَّة.

وابن أَبي الرَّبيع معاصرٌ للقرطبيِّ، وسابق لأَبي حيان، وهو شيخه، وقد اعترض في بعض المواضع على الزَّمخشريِّ، وعلى متأَخِّري النَّحويِّين[1]، في توجيهاتهم النَّحويَّة لبعضِ الآيات والأَساليب القرآنيَّة، ولكنَّه في اعتراضاته كان يلتزم بالموضوعيَّة، والبعد عن النَّقد اللَّاذع الَّذِي نجده عند أَبي حيان، علمـًا أَنَّه هو الَّذِي فتح الباب أَمام أَبي حيان وغيره لنقد الزَّمخشريِّ.

وقد رأَيتُ أَنَّ مجموع اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع على الزَّمخشريِّ ومتأَخِّري النَّحويِّين جديرة بالدِّراسة، والوقوف على أُصولها ومنطلقاتها، فعقدتُ هذا البحث عليها، آملًا أَنْ أُوفَّق في مناقشتها وتقويمها، وبيان حقيقتها من حيث الصَّواب والخطأ.

وقد توزع البحث بعد مقدمة على مبحثين وخاتمة.

تناولنا في المبحث الأَوَّل: اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع على متأَخِّري النَّحويِّين في المعربات، وفي المبحث الثَّاني: اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع على متأَخِّري النَّحويِّين في المبنيات. ثُمَّ أَنهينا البحث بخاتمة دوَّنَّا فيها أَهم النَّتائج الَّتِي توصَّل إِليها البحث.

---

(١) يُطلَق اسم (متأَخِّري النَّحويِّين) على أُولئك الَّذِين ظهروا في نهايَة القرن الثَّالث الهجريِّ، وبدايَة القرن الرَّابع، فكلُّ من جاء بعد هذا العصر من بصريِّين وكوفيِّين وغيرهم يُعدُّ من المتأَخِّرين. يُنظر: المدارس النَّحويَّة: د.شوقي ضيف: ٢٤٠، ٢٧٦.

والمنهج المتَّبع في البحث هو المنهج القائم على الوصف والاستنباط بطريقة التَّحليل.
والله الموفق، وبه أَستعينُ.

المبحثُ الأَوَّلُ

اعتراضاتُ ابنِ أَبي على متأَخِّري النَّحويِّينَ في المعربات

أَوَّلًا: اعتراضه على توجيه تعليق الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[1]:

وردت البسملةُ في افتتاح السُّور القرآنيَّة كلِّها، ما عدا سورة (براءة)، وقد ذهب فريق من العلماء، ومنهم الشَّافعيَّة[2] وأَحمد[3]، إِلى أَنَّها آية من آيات كلِّ سورة وردت في أَوَّلها، على حين ذهب فريق آخر، ومنهم الحنفيَّة، إِلى أَنَّها آية من القرآن، وليست من الفاتحة[4].

وفي تعليق الجار والمجرور في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ آراء مختلفة للعلماء، فالبصريُّون يُقدِّرون: ابتدائي باسم الله، أَي: ابتدائي كائنٌ باسم الله، فيعلِّقونها بخبر محذوف لمبتدأ محذوف. والكوفيُّون يُقدِّرون: أَبدأُ باسم الله، فالمحذوف عندهم فعلٌ وليس اسمًا، والجار والمجرور متعلقان به[5].

أَمَّا اعتراض ابن أَبي الرَّبيع فقد أَخذ رأي الكوفيِّين، ونسبَه إِلى متأَخِّري النَّحويِّين ومنهم الزَّمخشريُّ، فقال: ((وجاء بعضُ المتأَخِّرين، وذهب إِلى أَنَّه يجوز أَنْ يكون

(١) سورة الفاتحة، الآية: ١.
(٢) يُنظر: المجموع شرح المهذب: ٣/ ٢٨٩.
(٣) يُنظر: المغني: ١/ ٢٨٥.
(٤) يُنظر: أَحكام القرآن- الجصاص: ١/ ١٧.
(٥) يُنظر: إِعراب القرآن: ٩٢، والبيان في غريب إِعراب القرآن: ١/ ٤٤، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٣.

المجرور[١] متعلِّقـًا بفعلٍ تدلُّ عليه الحال، تقديره: أَقرأُ بهذا، وأَكتبُ بهذا، على معنى: مُستعينـًا به، ويُحذَف الفعل لدلالة الحال عليه. وهذا لا يَصحُّ؛ لِأَنَّ الحال لا تدلُّ على الفعل حَتَّى يصل بنفسه، لا تقولُ: بزَيدٍ، تُريد: مُرَّ بزَيدٍ... وتقولُ لمن أَشالَ سَوطـًا، أَو شهَرَ سيفـًا: زَيدًا، على معنى: اضرِبْ زَيدًا، فالحال لا تدلُّ على الفعل حَتَّى يكون الفعل يصل بنفسه...))[٢].

ويُؤخذُ على ابن أَبي الرَّبيع أَنَّه نسب الرَّأي المفضي إِلى التَّعليق بفعل محذوف إِلى متأَخِّري النَّحويِّين، والحقيقة أَنَّه رأي الكوفيِّين، وبه أَخذ الزَّمخشريُّ، إِلَّا أَنَّه جعل الفعل المحذوف متأَخِّرًا، فكان التَّقدير عنده: باسم الله أَقرأُ أَو أَتلو، وعلَّل تأخير الفعل، وتقديم الجار والمجرور المتعلقينِ به، بإِفادة اختصاص اسم الله بالابتداء؛ لِأَنَّ التَّقديم يُفيد الاختصاص، على نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٣][٤].

أَمَّا كلامه على تقدير الحال المحذوفة (مستعينـًا)، وأَنَّها لا تدلُّ على الفعل حَتَّى يصل بنفسه، أَي: حَتَّى يكون متعدِّيًا، فهو خلط بين المفاهيم النَّحويَّة، وبين ما يذكره النَّحويُّون لتوجيه المعنى، وما يُقدِّرونَه لتوجيه الإِعراب.

فالحال أَوَّلًا لا علاقة لها بتعدِّي الفعل ولزومه، وإِنَّما تجيءُ هيئة من الفاعل سواء كان الفعل لازمـًا أَو متعدِّيًا، وهيئة من المفعول به إِذا كان الفعلُ مُتعدِّيًا[٥]. فقوله: إِنَّ الحال تدلُّ على الفعل إِذا كان متعدِّيًا، ولا تدلُّ عليه إِذا كان لازمـًا، هو قول مردود عليه؛ لِأَنَّه ليس من مذاهب النَّحويِّين، لِأَنَّ الشَّائع عند النَّحويِّين أَنَّ الفعل يدلُّ لفظُهُ على المصدر

(١) يجب أَنْ يكون (الجار والمجرور) متعلقين بفعلٍ، وليس المجرور أَو الجار فقط.
(٢) تفسير القرآن الكريم: ١٦٥، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٤٤.
(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.
(٤) يُنظر: الكشاف: ١/ ١٠٠.
(٥) يُنظر: الأُصول في النَّحو: ١/ ٢١٣.

(المفعول المطلق) والفاعل والمفعول به، ولا يدلُّ لفظُهُ على الحال أَو النَّعت[١].

وأَمَّا تقديره للحال المحذوفة (مُستعينـًا) فهو خلط بين ما يُراد به توجيه المعنى، وما يُراد به توجيه الإِعراب. فالباء في (باسم اللهـ) هي الَّتِي أَفادت الاستعانة، والنَّحويُّون حين يُقدِّرون: كتبتُ بالقلم، على النَّحو: كتبتُ مُستعينـًا بالقلمِ، فهم يُريدون إِظهار معنى الاستعانة الَّذِي تدلُّ عليه الباء فقط، بدليل أَنَّهم يُعلِّقون الجار والمجرور (بالقلمِ) بفعل الكتابة، لا بالحال المقدَّرة، ولو بنَوا إِعرابهم على هذا التَّقدير لكان (بالقلمِ) عندهم متعلِّقان بالحال المحذوفة (مُستعينـًا)، وهذا لم يقل به أَحدٌ من النَّحويِّين. ولو ادَّعاه أَحدٌ منهم لأَفضى إِلى أَنَّ الباء تعلَّقت بنفسها؛ لِأَنَّ لفظ الحال مُستفاد منها، وهذا مُحال.

ثانيـًا: اعتراضه على توجيه إِعراب (رَبِّ) صفة في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢]:

إِنَّ جمهور النَّحويِّين متَّفق على أَنَّ (رَبِّ)، في قراءة مَن كَسَرَ الباء، هي صفة لله، أَو بدلٌ منه[٣]، والصِّفة هي الرَّاجح[٤]، لكنَّهم مختلفون في جموده واشتقاقه. فمنهم من ذهب إِلى أَنَّه وصف مشتق، ومنهم مَن رأَى أَنَّه مصدر جامد[٥].

وابن أَبي الرَّبيع ذهب إِلى أَنَّه وصف مشتق على وزن (فَعِل) مثل: حَذِر وأَشِر وبَطِر وعَسِر، واعترض على مَنْ ذهب إِلى أَنَّه مصدر وُصِف به للمبالغة، على نحو: فلانٌ عَدلٌ، وفلانٌ ثقةٌ. ونسب هذا الرَّأي إِلى متأَخِّري النَّحويِّين، ويقصد الزَّمخشريَّ، متمسِّكـًا بأَنَّه

(١) يُنظر: نتائج الفكر في النَّحو: ٣٠١، واللُّباب في علل البناء والإِعراب: ١/ ٢٧٧.
(٢) سورة الفاتحة، من الآية: ٢.
(٣) يُنظر: إِعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٢١، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٥، والدُّرُّ المصون: ١/ ٤٥، واللُّباب في علوم الكتاب: ١/ ١٨٠.
(٤) يُنظر: إِعراب القرآن: ٩٣، والبيان في غريب إِعراب القرآن: ١/ ٤٦.
(٥) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ١/ ٤٥، وتفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ١٦٦.

وصفٌ على وزن (فَعِل)، ولم يقبل رأيـًا غيرَه[١].

ولكنْ يُؤخَذ عليه أَنَّه لم يُحدِّد نوعه الاشتقاقي إِنْ كان صفة مشبَّهة أو مبالغة اسم فاعل، فالأَمثلة الَّتِي أَتى بها على وزن (فَعِل) منها ما هو مبالغة كـ(حَذِر)؛ لِأَنَّ فعله متعدٍّ، والباقي كـ(أَشِر وبَطِر وعَسِر)، هي صفات مشبَّهة؛ لِأَنَّ أَفعالها لازمة.

وأَمَّا اعتراضه على أَنَّه مصدر وُصِف به للمبالغة فهذا وارد في «الكشاف» وفي معظم التَّفاسير وأَعاريب القرآن الكريم، قال الزَّمخشريُّ: ((الرَّبُّ: المالك... تقول: رَبَّهُ يربُّه، فهو رَبٌّ،... ويجوز أَنْ يكون وصفـًا بالمصدر للمبالغة كما وُصف بالعدل، ولم يُطلقوا الرَّبَّ إِلَّا في اللهَّ وحدَه، وهو في غيره على التَّقيد بالإِضافة، كقولهم: ربُّ الدَّار، وربُّ النَّاقة، وقوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾[٢]))[٣].

فإِنكار ابن أَبي الرَّبيع أَنْ يكون (رَبٌّ) مصدرًا وُصِف به للمبالغة مردود، لعدة أَسباب أَهمها:

١- إِنَّ لفظ (رَبٌّ) يحتمل المصدريَّة، يُقال: ربَّ الشَّيءَ يَربُّه رَبًّا، أَي: أَصلحَه[٤].

٢- الوصف بالمصدر من الأَساليب الفصيحة، الَّتِي يُراد بها المبالغة متمثلةً في قوة المعنى ودِقَّته، وهو من الأَساليب الوارد في القرآن الكريم وفي كلام العرب[٥].

٣- إِنكار أَنْ يكون (رَبٌّ) مصدرًا موصوفـًا به للمبالغة فيه مخالفة لجمهور المفسرين والمعربين، كما ظهر سابقـًا.

---

(١) يُنظر: تفسير القرآن الكريم: ١٧٤.

(٢) سورة يوسف، من الآية: ٥٠.

(٣) ()الكشاف: ١/ ١١٣-١١٤. ويُنظر: التِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٥، والمفصل في تفسير القرآن الكريم: ٢.

(٤) يُنظر: مفردات أَلفاظ القرآن، مادَّة (ربّ): ٣٣٦.

(٥) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٤٤٠- ٤٤١، ٣/ ٨٠٧- ٨٠٨.

ثالثـًا: اعتراضه على إِضافة المشتقات إِلى معمولاتها واكتسابها التَّعريف أَو بقائها على التَّنكير في توجيه إِعراب قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[1]:

● **الإِضافة عند النَّحويِّين على نوعين:**

١- الإِضافة المحضة (المعنويَّة): وفيها يكون المضاف مضمومـًا إِلى المضاف إِليه، على سبيل التَّلازم وليس على نية الانفصال، بحيث يكون المضاف إِليه مختصًّا بالمضاف ومتمِّمـًا لمعناه، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾[2].

فـ(ملك) مضاف إِلى (الموت)، وهي إِضافة محضة، دلَّت على أَنَّ (الموت) مختصٌّ بـ(المَلَك) ومتمِّمٌ لمعناه، وبينهما ارتباط وتلازم، بحيث أَصبحا في حكم الكلمة الواحدة.

٢- الإِضافة غير المحضة (اللَّفظيَّة): وهي إِضافة المشتق العامل إِلى معموله، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةً لَّهُمۡ ﴾[3]، فاسم الفاعل (مُرسلو) أُضيف إِلى مفعوله (النَّاقة)، وهي إِضافة لفظيَّة غير محضة في نية الانفصال؛ لِأَنَّ العلاقة بين طرفيها (المضاف والمضاف إِليهـ) ليست علاقة اختصاص وتلازم، بل علاقة عامل بمعموله، أَو علاقة حدث بمفعوله[4].

وسُمِّيَت إِضافة لفظيَّة؛ لِأَنَّ فائدتها ترجع إِلى اللَّفظ فقط، إِذ فائدتها التَّخفيف اللَّفظيُّ بحذف تنوين المضاف، في نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ) بدلًا من (هذا ضاربٌ زيدًا)، و(هذا محمودُ النَّسَبِ)، بدلاً من (هذا محمودٌ نسَبُهُ)، و(هذا حسَنُ الوجهِ) بدلًا مِن (هذا حسَنٌ وجهُهـ)[5].

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٤.
(٢) سورة السَّجدة، من الآية: ١١.
(٣) سورة القمر، من الآية: ٢٧.
(٤) يُنظر: شرح شذور الذَّهب- ابن هشام:٤٢٢.
(٥) يُنظر: شرح الأَشمونيِّ على أَلفيَّة ابن مالك: ٣/ ٣٤٦.

ولكنَّ إِضافة المشتقِّ العامل إِلى معموله ليست دائمـًا لفظيَّة، بدليل وصف المعرفة به، فيقال: مررتُ بعبدِ الله ضارِبِكَ. فـ(عبد اللهـ) معرفة، و(ضارِبِكَ) نعتٌ له فهو معرفة أَيضـًا من إِضافته للضَّمير، ولو لم يكن كذلك لَمَا صحَّ أَنْ يقع نعتـًا للمعرفة[1].

وللنَّحويِّين في إِضافة المشتقِّ العامل إِلى معموله، ونوع تلك الإِضافة، آراءٌ مضطربة، ويُمكن إِزالة الاضطراب بالمقاربة الآتية:

١- أَجمعوا على أَنَّ إِضافة الصِّفة المشبهة إِلى معمولها هي إِضافة لفظيَّة غير محضة، أَي إِنَّ الصِّفة المشبهة لا تتعرَّف أَبدًا بالإِضافة، وعلَّلوا ذلك بأَنَّها لا تُضاف أَصلًا إِلَّا إِلى فاعلها؛ لِأَنَّ فعلها لازم لا يتعدَّى إِلى مفعول به، وعندما تُضاف إِلى فاعلها لا تكتسبُ تعريفـًا؛ لِأَنَّها هي وفاعلها شيءٌ واحد، وإِنَّما شرط التَّعريف بالإِضافة أَنْ يكون المُضاف والمُضاف إِليه متغايِرَينِ[2].

٢- يُلحَق بالصِّفة المشبَّهة كلٌّ من اسم الفاعل المُضاف إِلى فاعله، واسمُ المفعول المُضافُ إِلى نائب فاعله، فإِضافتهما لفظيَّة أَيضـًا، لا يكتسبان منها التَّعريف؛ لِأَنَّهما هما ومرفوعهما شيءٌ واحد، نحو: مررتُ برجلٍ ضامرِ البَطنِ، ومُقَنَّعِ الوجهِ. فالضَّامر هو البطن، والمُقَنَّع هو الوجه، وليس بين المضاف والمضاف إِليه تغايُر[3]. فإِضافة كلٍّ من اسمي الفاعل والمفعول إِلى مرفوعهما لفظيَّة.

وبالمقارَبتَينِ السَّابقتَينِ المبنيتَينِ على المُغايرة بين المضاف والمضاف إِليه وعدمها نتهي من اضطراب النَّحويِّين في تقرير الإِضافة اللَّفظيَّة والمحضة على أَساس العمل والثُّبوت والحدوث والمضي والاستمرار.

---

(١) يُنظر: رسالة في اسم الفاعل: ٧٦- ٧٧.

(٢) يُنظر: حاشيَّة الصَّبان على شرح الأَشمونيِّ: ٢/ ٣٦١، ودراسات في النَّحو: ٤٩٢- ٤٩٣.

(٣) يُنظر: رسالة في اسم الفاعل: ٨٠، ودراسات في النَّحو: ٤٩٢- ٤٩٣.

٣- اسم الفاعل إِذا أُضيف إِلى مفعوله، أَو إِلى ما يُشبِهه كالظَّرف المُتوسَّع به، فالأَصل أَنْ تكون الإِضافةُ محضة، نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾[1]. فقوله: (غافِرِ الذَّنبِ وقابِلِ التَّوبِ) كلٌّ منهما معرفة محضة؛ لِأَنَّه صفةٌ للمعرفة لفظ الجلالة (الله)[2]، وتفسيره أَنَّه اسم فاعل أُضيف إِلى مفعوله، فاكتسبَ منه التَّعريف، لِمَا بينهما من المغايرة، لِأَنَّ الغافر يختلف عن الذَّنب، والقابل يختلف عن التَّوب.

أَمَّا (شديدِ العقابِ) فهي نكرة؛ أُضيفَت إِلى مرفوعها، فلم تكتسب منه التَّعريف؛ لعدم وجود مغايرة بينها وبين ما أُضيفت إِليه. والنَّحويُّون يُعربونها بدلًا؛ لعدم مطابقتها للموصوف في التَّعريف والتَّنكير، وذهب الزَّمخشريُّ إِلى أَنَّ كلَّ هذه الصِّفات أَبدال، تخلُّصـًا من مجيء بدلٍ واحد بين مجموعة صفات[3].

والَّذِي يبدو لي أَنَّها صفة، اكتسبت التَّعريف من وقوعها بين المعارف، وليس من الإِضافة[4].

فالأَصل إِذًا في إِضافة اسم الفاعل إِلى مفعوله أَنْ تكون محضة؛ لتحقُّق شرط المغايرة بينه وبين مفعوله، لكنَّ النَّحويِّين اشترطوا أَنْ يكون دالًّا على الثُّبوت والاستمرار؛ لتكون إِضافته محضة كما في الآيات السَّابقة، أَمَّا إِنْ دلَّ على الحال أَو الاستقبال فإِضافته لفظيَّة غير محضة، ولا تُكسِبُه تعريفـًا.

---

(١) سورة غافر، الآيات: ١-٣.

(٢) يُنظر: التِّبيان في إِعراب القرآن: ٢/ ١١١٥.

(٣) يُنظر: الكشاف: ٥/ ٣٢٧.

(٤) مذهبُ الكوفيِّين أَنَّ الصِّفة المشبهة تتعرف بالإِضافة مطلقـًا، فـ(شديد العقاب) على رأيهم معرفة، فصحَّ أَنْ تُوصف بها المعرفة. يُنظر: البحر المحيط: ١٨/ ٣٨٣.

والحقيقة أَنَّ الاحتكام إِلى دلالة اسم الفاعل على الثُّبوت أَو الحال والاستقبال أَوقع النَّحويِّين في الاضطراب والإِشكال، ولعلَّ تمسُّكهم بهذه الشُّروط كانت بسبب ما وجدوه في التَّراكيب من استعمالات جاء فيها اسم الفاعل المُضاف إِلى مفعوله نعتًا للمعرفة حينًا، ونعتًا للنَّكرة حينًا آخر. فتأَوَّلوا ما كان نعتًا للمعرفة على أَنَّ إِضافته محضة، وما كان نعتًا للنَّكرة على أَنَّ إِضافته لفظيَّة، والتمسوا في الثَّاني الدَّلالة على الحال أَو الاستقبال.

ولعلَّ الصَّواب المزيل لكلِّ التباس هو ما ذهب إِليه ابن أَبي الرَّبيع في توجيه إِعراب قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾، قال: ((واسم الفاعل إِذا كان بمعنى المُضِيِّ وأُضيف إِلى المعرفة تَعَرَّف، وإِذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأُضيف إِلى المعرفة كان على وجهَين: على التَّعريف، وعلى التَّخفيف، وتكون هنا الإِضافة على معنى التَّعريف؛ لِأَنَّه جارٍ على المعرفة.

وجاء بعضُ المتأَخِّرين وقال: إِنَّ اسم الفاعل إِذا كان بمعنى الحال والاستقبال فلا تكون إِضافته إِلَّا غير مُعَرِّفة، وتكون غير محضة، وإِنَّما تكون للتَّخفيف[1]، وهذا القول فاسد. والصَّحيح ما ذكرتُه أَوَّلًا، وهو أَنَّ اسم الفاعل إِذا كان بمعنى الحال والاستقبال فله إِضافتان: إِضافة تعريف، وإِضافة تخفيف))[2].

وبحسب ما ذهب إِليه ابن أَبي الرَّبيع فإِنَّ إِضافة اسم الفاعل، الدَّال على الحال والاستقبال، إِلى مفعوله المعرفة يُمكن عدُّها محضة، إِذا جرَت على منعوت معرفة، مثل: قابلتُ زيدًا حاملَ اللِّواءِ، ويُمكن عدُّها لفظيَّة إِذا جرت على منعوت نكرة، مثل:

(١) يقصد الزَّجاجيَّ والصَّيمريَّ والزَّمخشريَّ. يُنظر: الجمل في النَّحو: ١٨٠، والتَّبصرة والتَّذكرة: ١/ ٢١٦-٢١٧، والكشاف: ١/ ١١٦.

(٢) تفسير القرآن الكريم: ١٧٩، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٦٤-٦٥.

قابلتُ رجلًا حاملَ اللِّواءِ. وهذا المذهب جدير بالأَخذ به، وهو كفيل بإِزالة الاضطراب والالتباس الَّذِي وقع فيه النَّحويُّون، والله أَعلم.

رابعاً: اعتراضه على توجيه إِعراب (غَيرَ) بالنَّصب في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1]:

ذكر المفسِّرون والمعربون أَنَّ (غَير) قُرِئت بالجرِّ، وفيها ثلاثة أَوجه؛ أَحدها: أَنَّها بدل من (الَّذِين)، والثَّاني: أَنَّها بدلٌ من الهاء والميم في (عليهم)، والثَّالث: أَنَّها صفةٌ لـ(الَّذِين)[2]. ولم يعترض ابن أَبي الرَّبيع على التَّوجيهات السَّابقة لقراءة (غَير) بالجرِّ.

لكنَّه اعترض على توجيه النَّحويِّين لقراءتها بالنَّصب، فالنَّحويُّون ذكروا في ذلك عدة وجوه، منها أَنَّ (غَيرَ) حال من (الَّذِين)، أَو من الضَّمير في (عليهم)، أَو حال من (الصِّراط المستقيم)، أَو بدل منه على تقدير: غيرَ صِراط المغضوب عليهم، أَو مفعول به بإِضمار أَعني، أَو منصوب على الاستثناء المنقطع[3].

ويتمثل اعتراض ابن أَبي الرَّبيع في إِنكار التَّوجيهات السَّابقة ما عدا النَّصب على الاستثناء المنقطع، قال: ((وذهب بعض المتأَخِّرين إِلى الحال[4]، وفيه عندي بُعد؛ لِأَنَّ المعنى: أَنعمتَ عليهم في هذه الحال، وهذا معلوم أَنَّ المُنعَمَ عليهم لا يكون إِلَّا في هذه الحال، إِلَّا أَنْ يقول هي حال مؤكِّدة. ومَن ذهبَ إِلى أَنَّه منصوب بإِضمار فعل تقديره: أَعني غيرَ المغضوب عليهم، هذا بيِّنٌ لا يحتاج إِلى بيان، معلوم أَنَّ المُنعَم عليهم ليسوا مَن

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

(٢) يُنظر: إِعراب القرآن: ٩٦، والتَّفسير البسيط: ١/ ٥٤٧، والبيان في غريب القرآن: ١/ ٥٣، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٩.

(٣) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ١/ ٧٢-٧٤، وروح المعاني: ١/ ٣٠٩-٣١٠.

(٤) يقصد الزَّمخشريَّ. يُنظر: الكشاف: ١/ ١٢٣. لكن هذا رأي الفرَّاء والأَخفش. يُنظر: معاني القرآن- الفرَّاء: ١/ ٧، ومعاني القرآن- الأَخفش: ١/ ١٨.

غَضِبَ الله عليهم، وليسوا مَن ضلَّ، فكيف يُقال: أَعني هذا، والأَمر بيِّنٌ أَنَّ هذا يُعنَى؟ فهذا بعيد وخارج عن طريق الكلام. وأَبيَن ما عندي فيه أَنْ يكون استثناء منقطعـًا))[1].

فابن أَبي الرَّبيع أَخذ رأي الفرَّاء[2] والأَخفش[3]، ونسبَه إِلى متأَخِّري النَّحويِّين ومنهم الزَّمخشريُّ، ويُنكر على النَّحويِّين إِعراب (غيرَ) في قراءة النَّصب حالًا، كما يُنكر عليهم إِعرابها على أَنَّها مفعول به بإِضمار أَعني، محتجًّا لرأيه بما يترتَّب على هذين الوجهين من معنًى غير مقبول، أَو ليس فيه فائدة. واعتراضه هذا يُمثِّل رأيًا شخصيًّا مبنيًّا على تعليل مقبول من حيث المعنى، أَمَّا الآراء الأُخرى فالنَّحويُّون قالوا بها على وفق أَدلتهم وتعليلاتهم المسوغة لذلك.

خامساً: اعتراضه على إِعراب قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[4] الَّذِي عليه جمهور المفسِّرين والمعربين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[5] هو أَنَّ (سواءٌ عليهم أَأَنذرتَهم أَم لم تُنذِرْهُم) جملة اسميَّة، تحتمل أَنْ تكون خبرًا لـ(إِنَّ)، فتكون جملة (لا يُؤمنون) خبرًا ثانيًا، وتحتمل أَنْ تكون اعتراضيَّة بين اسم (إِنَّ) وخبرها، أَمَّا إِعراب مفرداتها ففيه وجوه أَهمها:

١- (سواءٌ) هو: اسم مصدر للفعل (استوى)، وُصِفَ به كما يُوصَف بالمصادر، وارتفاعه على أَنَّه خَبر لـ(إِنَّ)، و(أَأَنذَرتَهُم أَم لم تُنذِرْهُم): في تأويل مصدر، هو فاعل لـ(سَواء)، على تقدير: إِنَّ الَّذِين كفروا مُستوٍ عليهم إِنذارُك وعدَمُه. وعلى وفق هذا الإِعراب تكون (سواءٌ عليهم أَأَنذَرتَهُم أَم لم تُنذِرْهُم) ليست جملة، بل هي مفرد رفع

(١) يُنظر: تفسير القرآن الكريم: ١٩٣، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٨٧-٨٨.
(٢) يُنظر: معاني القرآن: ١/ ٧.
(٣) يُنظر: معاني القرآن: ١/ ١٨.
(٤) سورة البقرة، من الآية: ٦.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٦.

فاعلًا بعدَه.

٢- أَنَّ (أَأَنذَرتَهُم أَم لم تُنذِرْهُم) في موضع المبتدأ، و(سواءٌ): خبر مقدَّم عنه، وعلى وفق هذا التَّوجيه تكون جملةً[١].

وابنُ أَبي الرَّبيع يعترض على هذين الوجهين اللَّذَينِ ذهب إِليهما الزَّمخشريُّ[٢]، ويقترح وجهًا جديدًا، ذكره أَبو حيان في «البحر المحيط»؛ لولعه بمخالفة الزَّمخشريِّ والردِّ عليه، والوجه الَّذِي يقترحه هو أَنَّ (سواءٌ) مبتدأ[٣]، و(أَأَنذَرتَهُم أَم لم تُنذِرْهُم): خبر، ويُعلِّل ذلك بأَنَّ الأَصل أَنْ يكون (سواء) خبرًا، وما بعده مبتدأ، لكنْ لَمَّا تقدَّم أَصبح الخبر مبتدأ، والمبتدأُ خبرًا، على نحو: إِنَّ خيرًا منكَ زيدٌ.

ويقول في اعتراضه على الزَّمخشريِّ والمتأَخِّرين: ((ومَن قال: إِنَّ (أَنذَرتَهُم) في موضع المبتدأ، و(سواءٌ) خبر، فقد قال ما لا نظير له. وكذلك مَن قال: إِنَّ (أَنذَرتَهُم) فاعل بـ(سَواء)، و(سواء) خبر (إِنَّ)، فقد أَخطأَ؛ لِأَنَّ الجملة لا تقع موقع الفاعل، فليس في هذا إِلَّا ما ذَكرتُه من جعل الخبر مبتدأً، وجعل المُخبَر عنه خبرًا على جهة الاتِّساع، فيكون بمنزلة: إِنَّ خيرًا منكَ زيدٌ، وإِنَّ مثلَكَ عمرٌو))[٤].

والحقيقة أَنَّ الوجه الَّذِي يذكره ابن أَبي الرَّبيع مقبول عند النَّحويِّين، ولكنَّ اعتراضَه على الوجهين السَّابقين مردود؛ لِأَنَّ الفاعل يأتي جُملةً عند الكوفيِّين ومَن تابَعَهُم[٥]، والقول بأَنَّ (أنذَرتَهُم) فاعل لـ(سَواء) لا يُخالف مذهب البصريِّين؛ لِأَنَّه وإِنْ كان جملةً

(١) يُنظر: الكشاف: ١/ ١٦٢، والدُّرُّ المصون: ١/ ١٠٥، وتفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٢٤٩.
(٢) يُنظر: الكشاف: ١/ ١٦٢.
(٣) لم يقدم ابن أَبي الرَّبيع مسوغًا للابتداء بالنَّكرة وهذا يضعف احتمال كون (سواء) مبتدأ.
(٤) تفسير القرآن الكريم: ٢٢٧. ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ١٣٥.
(٥) يُنظر: مغني اللَّبيب: ٢/ ٥٥٩، وحاشيَّة الصَّبان على شرح الأَشمونيِّ: ٢/ ٦٠.

إِلَّا أَنَّه في تأويل مفرد، هو مصدر مؤوَّل مُستفاد من همزة التَّسويَّة مع ما دخَلَت عليه[١].

واعتراضه على إِعراب (أَأَنذرتَهم) مبتدأً، و(سواءٌ) خبرًا، بحجة أَنَّ الخبر لا يتقدَّم على المبتدأ مردود؛ لِجواز ذلك[٢].

سادسًا: اعتراضه على توجيه العطف في قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[٣]:

ذهب معظم المفسرين، ومنهم الزَّمخشريُّ، إِلى أَنَّ جملة (وإِذا قيل لهم...) معطوفة على جملة (يَكذبون) في محل نصب خبر لـ(كانوا)، و(ما) في قوله (بما كانوا): مصدريَّة[٤]، ورجَّح أَبو حيان أَنْ تكون الجملة استئنافيَّة لبيان أَنواع كذبهم[٥]، وهذا الأَصح.

وذهب ابن عاشور إِلى أَنَّها معطوفة على جملة (في قلوبهم مرضٌ)، لِما بينهما من مناسبة تتجلى في أَنَّ كليهما تلامَس أَفعال المنافقين وأَحوالهم[٦].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فاختار للعطف وجهين؛ أَوَّلهما: أَنَّها معطوفة على جملة (يقولُ) في آية سابقة، هي قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٧]، والثَّاني: أَنَّها معطوفة على جملة (ومن النَّاس مَنْ يقول) على المبتدأ والخبر، فتكون الجملة

(١) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤/ ٢٦٨-٢٦٩، والنحو المُصفَّى: ٦١٣.

(٢) يُنظر: المقتضَب: ٤/ ١٩٠، والإِنصاف في مسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين، المسألة التاسعة: ١/ ٧٢.

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ١٠-١١.

(٤) يُنظر: الكشاف: ١/ ١٧٩، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٢٧، وروح المعاني: ١/ ٤٣٣، والمفصل في تفسير القرآن الكريم: ٧.

(٥) يُنظر: البحر المحيط ١/ ١٨١.

(٦) يُنظر: تفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٢٨٣.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٨.

الفعليَّة معطوفة على الاسميَّة.

واعترض على النَّحويِّين القائلين بِأَنَّها معطوفة على جملة (يكذبون)، فقال: ((ورأَيت بعض المتأَخِّرين قال: يجوز أَنْ يكون (وإِذا قيل لهم) معطوفًا على (يكذبون)، و(كانوا يكذبون) مع (ما) في تأويل المصدر، والتَّقدير والله أَعلم: ولهم عذاب أَليم بتكذيبِهم[1]. و(ما) المصدريَّة لا تُوصَل بالشَّرط، وإِنَّما تُوصَل بالجملة الفعليَّة، لا تقول: أَعجبني ما إِنْ قُلتُ شيئًا قُلتَ مثلَه... فإِذا صحَّ هذا بطل أَنْ يكون معطوفًا على (يكذبون)))[2].

واعتراض ابن أَبي الرَّبيع لا وجه له؛ لِأَنَّ العطف قد يكون ((من باب عطف الجمل استئنافًا، يَنْعَى عليهم قَبائحَ أَفعالهم وأَقوالهم))[3]، أَي: ليس من الضَّرورة أَنْ تكون الجملة المعطوفة متوافقة في التَّقدير مع المعطوف عليها، بل يكون العطف لمجرد ذِكر أُمور لها مناسبة أَو يُكملُ بعضُها بعضًا، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[4]، فجملة (وما أَنتَ بتابعٍ) اعتراضيَّة معطوفة على جملة شرطيَّة قبلها (ولئن أَتيتَ)، وهما من طبيعتين مختلفتين.

وجملة (وما بعضُهُم بتابعٍ قبلةَ بعضٍ) اعتراضيَّة معطوفة على (وما أَنتَ بتابعٍ)، وبينهما اختلاف في الإِسناد والمعنى.

وجملة (ولئنِ اتَّبَعْتَ..) شرطيَّة معطوفة على (وما أَنتَ بتابعٍ)، وهما من طبيعتين

(١) يقصد الزَّمخشريَّ. يُنظر: الكشاف: ١/ ١٦٢.
(٢) تفسير القرآن الكريم: ٢٥٦، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ١٨١.
(٣) البحر المحيط: ١/ ١٨٠.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

مختلفتين[١].

وأَمَّا احتجاجه بِأَنَّ (ما) المصدريَّة لا تُوصَل بالشَّرط، أَي: لا تكون صلتها جملةً شرطيَّة، فهو مذهب عامَّة النَّحويِّين[٢]. ولكنْ من المفسِّرين والمعربين مَن ذهب إِلى أَنَّ (إِذا) في هذا ليست شرطيَّة، وإِنَّما هي ظرفيَّة للماضي[٣]، وبهذا يزول اعتراضه، ويصبح مردودًا.

سادساً: اعتراضه على إِعراب (أَنْ يُوصَلَ) بدلًا من الهاء بـ(بهـ) في قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[٤]:

ذهب المفسرون والمعربون إِلى أَنَّ المصدر المؤوَّل (أَنْ يُوصَل) يجوز أَنْ يكون في موضع جرٍّ على أَنَّه بدل من الهاء في (بهـ)، والتَّقدير: يقطعون ما أَمر اللهُ بوصلِه، ويحتمل أَنْ يكون في موضع نصب على أَنَّه بدل من الاسم الموصول (ما)[٥].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فأَقرَّ بإِعراب (أَنْ يُوصَل) على أَنَّه بدل من الهاء في (بهـ) في موضع جرٍّ، واعترض على من ذهب من المعربين إِلى أَنَّه بدل من (ما) الموصولة، قال: ((ورأَيتُ بعضَ المتأَخِّرين يذهب في (أَنْ يُوصَل) إِلى أَنَّه بدل من (ما)[٦]، وفي هذا عندي بُعد، أَلَا ترى أَنَّ البدل يحلُّ محلَّ المُبدَل منه، فإِذا قُلتَ: عرفتُ أَخاكَ خَبَرَه، فهو في معنى: عرفتُ خبرَ أَخيكَ، ولا تقدر هنا أَنْ تقول: ويقطعون أَنْ يُوصَل ما أَمَرَ الله. البيِّنُ ما ذكرتُه أَنْ

(١) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ٢/ ١٦٥- ١٦٦.
(٢) يُنظر: حاشيَّة الصَّبان على شرح الأَشمونيِّ: ١/ ٤٢٧.
(٣) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ١/ ١٣٣، وروح المعاني: ١/ ٤٣٤، وتفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٢٨٣.
(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٧.
(٥) يُنظر: المحرَّر الوجيز: ١/ ١١٣، واللُّباب في علوم الكتاب: ١/ ٤٧٩.
(٦) يقصد مكيًّا وابن عطيَّة وابن الأَنباريَّ والعكبريَّ. يُنظر: مشكل إِعراب القرآن: ١/ ١٢٣، والمحرَّر الوجيز: ١/ ١١٣، والبيان في غريب إِعراب القرآن: ١/ ٧٧، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٤٤.

يكون بدلًا من الهاء، وأَنْ التَّقدير: ويقطعون ما أَمر الله بأَنْ يُوصَلَ))[1].

والحقيقة أَنَّ القول بالبدليَّة من الهاء في (بهـ) أَرجح وأَقوى، وأكثر ملاءمة للمعنى، وكذا عند جميع المُعربين، فاعتراض ابن أَبي الرَّبيع لا يتعدَّى ترجيح رأي على آخر، وهو مقبول على وفق هذا الاعتبار، وأَمَّا رفض الرَّأي الثَّاني فلم يكن مُحِقًّا به، ويشهد على ذلك التَّقدير الَّذِي أَورده للبدليَّة من (ما) ورفضه وهو: ويقطعون أَنْ يُوصَل ما أَمَرَ الله. فهو مقبول وصحيح، ومؤداه: يقطعونَ وَصْلَ ما أَمر الله به. فترجيحه للبدليَّة من الهاء مقبول، أَمَّا اعتراضه على البدليَّة من (ما) فمردود.

سابعـًا: اعتراضه على توجيه (أَعلمُ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[2]:

نُقِلَ عن جمهور المفسِّرين والمعربين أَنَّ (أَعلمُ) هي فعل مضارع، و(ما) مفعول به له، إِمَّا اسم موصول أَو نكرة موصوفة، والعائد محذوف، ومنهم مَن ذهب إِلى أَنَّها اسم تفضيل، فتكون (ما) مُضافـًا إِليه[3]، والأَوَّل هو الرَّأي الرَّاجح[4]. وابن أَبي الرَّبيع أَثبَت الرَّأي الأَوَّل واعترض على الرَّأي الثَّاني قائلًا: ((وجاء بعض المتأَخِّرين وذهب إِلى أَنَّ (أَعلم) هنا (أَفعل) للتَّفضيل[5]، وهو شيءٌ بعيد، فتصوُّرُه مُتعذِّرٌ))[6].

ورُبَّما معه حقٌّ في هذا الاعتراض؛ لِأَنَّه فعلًا بعيد؛ لِأَنَّ من سمات التَّركيب الفصيح أَنْ يكون نظمه خاليـًا من التَّعقيد، مفهومـًا بسهولة، وعدَّ (أَعلم) في الآية اسم تفضيل

(١) تفسير القرآن الكريم: ٣٦٧، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٣٥١.
(٢) سورة البقرة، من الآية: ٣٠.
(٣) يُنظر: إِعراب القرآن: ١١٣، ومشكل إِعراب القرآن: ١/ ١٢٤، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٤٧، والبحر المحيط: ١/ ٣٩٣، وروح المعاني: ٢/ ٩٦.
(٤) يُنظر: مشكل إِعراب القرآن: ١/ ١٢٤.
(٥) يقصد العكبريَّ. يُنظر: التِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٤٧.
(٦) تفسير القرآن الكريم: ٣٧٩، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٣٩٣.

يجعل التَّركيب بعيد الفهم والتَّصور، لِأَنَّ ذلك يستلزم التَّوجيه على هذا النَّحو: (أَعلم) اسم تفضيل، والمفضول محذوف، أَي: منكم، و(ما) اسم موصول في محل نصب بفعل محذوف دلَّ عليه اسم التَّفضيل، والتَّقدير: قال إِنِّي أَعلمُ منكم علمتُ ما لا تعلمون[1].

وفي هذا التَّقدير تكلُّف وتعَسُّف وتناقض؛ لِأَنَّه لا معنى لقوله: (علمتُ ما لا تعلمون) بعد قوله: (إِنِّي أَعلمُ منكم).

ثامناً: اعتراضه على توجيه إِعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[2]:

ذكر المُفسِّرون والمعربون وجوهـًا كثيرة لِإعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾، أَهمها:

١- (أَنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبره، وجملة (تقتلون) في محل نصب حال عمل فيها اسم الإِشارة؛ لتضمنه معنى الفعل، وهي حال مُبيِّنة لقوله: (ثم أَنتم هؤلاء).

٢- (أَنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) الخبر على تقدير حذف مُضاف هو الخبر الحقيقي، والتَّقدير: أَنتم مِثلُ هؤلاء، و(تقتلون) حال[3].

٣- (أَنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) منادى، و(تقتلون) خبر. وهذا من مذهب الكوفيِّين، لِأَنَّ البصريين لا يُجيزون حذف حرف النِّداء إِذا كان المُنادى مُبهَمـًا[4].

٤- (أَنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر بمعنى الاسم الموصول (الَّذِين)، و(تقتلون) صلته. وهذا مذهب الكوفيِّين أَيضـًا؛ لِأَنَّ البصريِّين لا يُجيزون أَنْ يأتي اسم الإِشارة في موضع

(١) يُنظر في التَّوجيه والتَّقدير: الدُّرُّ المصون: ١/ ٢٦٠.
(٢) سورة البقرة، من الآية: ٨٥.
(٣) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ١/ ٤٧٤، واللُّباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٤٩، وروح المعاني: ٢/ ٢٨٦.
(٤) يُنظر: المحرر الوجيز: ١/ ١٧٤، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٨٦، والدُّرُّ المصون: ١/ ٤٧٦، واللُّباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٤٧

الاسم الموصول[١].

٥- (أَنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) في موضع النصب على الاختصاص بتقدير: أَعني، و(تقتلون) خبر لـ(أَنتم)[٢].

٦- (أَنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، و(تقتلون) استئنافيَّة مُبيِّنة للجملة قبلها، كأَنَّه قيل: أَنتم هؤلاء الأَشخاصُ الحَمقَى، وبيانُ حماقتِكم أَنَّكم تقتلون أَنفسَكم[٣].

٧- (أَنتم) خبر مقدم، و(هؤلاء) مبتدأ مؤخَّر، و(تقتلون) حال. وهذا الرَّأي لابن عطيَّة نقلًا عن شيخه ابن الباذش[٤].

وقد أَنكره بعض المعربين[٥].

وهذه الوجوه السَّبعة مُتداوَلة في كتب التَّفسير وأَعاريب القرآن الكريم، على تفاوت بينها فيما يتصل بالتَّرجيح والتَّضعيف والرَّفض. ويتمثَّل اعتراض ابن أَبي الرَّبيع في أَنَّه أَثبتَ وجهـًا واحدًا وهو الوجه الأَوَّل، ورفض ما سواه، قائلًا: ((و(هؤلاء) خبر (أَنتم)، كما تقول: أَمرتُكَ أَنْ تقولَ الحقَّ وتترُكَ الباطلَ، ثُمَّ أَنتَ هذا تقول الباطلَ وتترك الحقَّ. وكذلك تقول: كنتَ رجلًا صالحـًا، وأَنتَ الآنَ هذا، فيكون (تقتلون) جملة جاءت بيانـًا.

(١) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ١/ ٤٧٦، واللُّباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٤٨، وروح المعاني: ٢/ ٢٨٧.
(٢) يُنظر: المحرر الوجيز: ١/ ١٧٤، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٨٦، والدُّرُّ المصون: ١/ ٤٧٧، واللُّباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٤٨.
(٣) يُنظر: المحرر الوجيز: ١/ ١٧٤، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٨٦، والدُّرُّ المصون: ١/ ٤٧٦، واللُّباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٤٨، وروح المعاني: ٢/ ٢٨٦-٢٨٧.
(٤) يُنظر: المحرَّر الوجيز: ١/ ١٧٤، والدُّرُّ المصون: ١/ ٤٧٦، واللُّباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٤٧.
(٥) يُنظر: اللُّباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٤٧.

وجاء النَّاس[١] في هذا وأَعربوه أَعاريب كلَّها خارجة عن طريقة البصريِّين))[٢].

ومن الواضح أَنَّ اعتراض ابن أَبي الرَّبيع في هذا الموضع هو من باب التَّرجيح واختيار الأَقوى، ولعلَّ دافعه إِلى ذلك هو أَنَّه ينحو إِلى الاختصار في عرض الوجوه الإِعرابيَّة، ومن البدهي أَنْ يكتفي بالوجه الأَقوى.

تاسعـًا: اعتراضه على عطف التَّلقين في قوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾[٤]:

١- ذهبَ كثير من المُعربين والمفسِّرين إِلى أَنَّ الجار والمجرور (ومن ذُرِّيّتي) في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥] معطوف على الكاف في (جاعِلُكَ)[٦]، وهذا العطف يُسمَّى عطف التَّلقين، ((وهو عطفُ المُخاطَبِ كلامـًا على ما وقع في كلام المتكلِّم، تنزيلًا لنفسه في منزلة المتكلِّم، يُكمِلُ له شيئًا تركَه المتكلِّم، إِمَّا عن غَفلةٍ[٧] وإِمَّا عن اقتصار، فيُلقِّنُه السَّامِعُ تَدارُكَه، بحيث يلتَئِمُ من الكلامَينِ كلامٌ تامٌّ في اعتقادِ المُخاطَب... وللكلام المعطوف عطف التَّلقين من الحكم حُكمُ الكلام المعطوف هو عليه خبرًا وطَلَبـًا))[٨].

---

(١) يقصد الزَّجاج والنَّحاس ومكيًّا وابن الأَنباريَّ والعكبريَّ. يُنظر: معاني القرآن وإِعرابه: ١/ ١٤٩، وإِعراب القرآن: ١٣٠-١٣١، ومشكل إِعراب القرآن: ١/ ١٤٢، والبيان في غريب إِعراب القرآن: ١/ ١٠٧-١٠٨، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٨٦.

(٢) تفسير القرآن الكريم: ٥١٢، ويُنظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٧٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٢٤.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٢٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٦) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ٢/ ١٠٠، وروح المعاني: ٢/ ٤٢٦، وتفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٧٠٤.

(٧) هذا بالنِّسبة للبشر، وليس لله تعالى. يُنظر: عناية القاضي وكافية الرَّاضي: ٢/ ٢٣٣.

(٨) تفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٧٠٤.

وبناءً على القول بعطف التَّلقين يكون التَّقدير: قال الله: إِنِّي جاعِلُك للنَّاسِ إمامـًا، قالَ إِبراهيم: وبَعضـًا مِن ذُرِّيَّتي، فيكون العطف على الكاف في (جاعلك)، و(مِن) للتَّبعيض، و(قال) الثَّانية زائدة، وعلى وفق هذا التَّوجيه الَّذِي أَورده الزَّمخشريُّ من دون أَنْ يُسمِّيه، فقال: ((ومِن ذُرِّيَّتي: عطف على الكاف، كأَنَّه قال: وجاعلُ بعضَ ذُرِّيّتي، كما يقال لك: سأُكرمُكَ، فتقول: وزيدًا))[1].

وهناك رأي آخر في إِعراب (ومن ذُرّيّتي)، يُوافق القول بعطف التَّلقين من حيث المُؤدَّى والمعنى، ولكنَّه يُخالفه من حيث التَّقدير والتَّوجيه الإِعرابيِّ، وهو أَنَّ (قال) الثَّانية ليست زائدة، ولا يُوجد عطفٌ أَصلًا، وإِنَّما الكلام مسوق على سبيل المحاورة، والواو في (ومن ذرِّيَّتي) زائدة؛ لوصل الكلام بعضِه ببعض، وليست للعطف، و(من ذرِّيَّتي) متعلقان بصفة محذوفة لموصوفٍ محذوف، هو مفعول به أَوَّل للفعل (اجعَلْ) المدلول عليه بالسِّياق والعَطف. والتَّقدير: واجعلْ فريقـًا كائنـًا من ذُرِّيتي أَئِمَّةً[2]. وتكون (مِن) على وفق هذا التَّوجيه للتَّبيين؛ لِأَنَّه أُريد بها بيان جنس الفريق أَنَّه من ذرِّيَّة إِبراهيم (u).

ويتمثَّل اعتراض ابن أَبي الرَّبيع في هذا الموضع في ترجيح الرَّأي الثَّاني، المبني على التَّعليق بصفة محذوفة لموصوف محذوف، لكنَّ التَّقدير الَّذِي ذكره، وهو: واجعلْ من ذُرِّيَّتي إِمامـًا، صالح لتوجيه المعنى، ولكنَّه غير صالح لتوجيه الإِعراب، كما تقدَّم قبل قليل؛ لِأَنَّه لا يتضمَّن الصِّفة والموصوفَ المحذوفَين.

والجانب الآخر من الاعتراض هو رفض الرَّأي المبني على عطف التَّلقين، قال: ((وذهبَ بعضُ المتأَخِّرين إِلى أَنَّه - أَي: مِن ذريتي- معطوف على الكاف

(١) الكشاف: ١/ ٣١٨.

(٢) يُنظر: الدُّرُّ المصون: ٢/ ١٠٠، ١١٥، والمفصل في تفسير القرآن الكريم: ٦٠.

من (جاعِلُكَ)[1] وليس هذا ببيِّن))[2]. ثُمَّ أَتى بتعليل مضطرب لرفض هذا الرَّأي لا حاجة لعرضه؛ لِأَنَّه بيِّن الاضطراب. فاعتراضه المُفضي إِلى التَّرجيح مقبول، لكنَّ اعتراضه المبني على رفض القول بعطف التَّلقين مردود؛ لاضطرابه ومخالفته للأُصول الَّتِي استقرت لدى النَّحويِّين.

٢- ومن الأَمثلة الَّتِي حملها المعربون على عطف التَّلقين، واعترض عليها ابن أَبي الرَّبيع، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[3]، فعطف قوله: (ومَن كفرَ فأُمتِّعُه) فيه آراء كثيرة، يتصل باعتراضات ابن أَبي الرَّبيع رأيان منها؛ الأَوَّل: أَنَّ (مَن كفر) موصولة في محل نصب بالعطف على (مَن آمَن)، وهو عطف تلقين، كما توضَّح في (ومن ذرِّيَّتي)، فكأَنَّ إِبراهيم سأَل اللهَ تعالى أَنْ يرزق مَن آمَن، فتفضَّل الله عليه بِأَنَّه سيرزق من ذُرِّيَّته مَن آمَن ومَن كفَرَ، فتكون (قال) زائدة، والواو حرف عطف[4].

والرَّأي الثَّاني أَنَّ (قال) الثَّانية ليست زائدة، والكلام مسوق على سبيل المحاورة، والواو بعدها زائدة لوصل الكلام بما قبل القول، و(مَن كفر) اسم موصول في محلِّ نصب مفعول به بفعل محذوف تقديره: وأَرزُقُ، المدلول عليه من القول السَّابق[5].

وابن أَبي الرَّبيع يعترض على الرَّأي الأَوَّل المُفضي إِلى القول بعطف التَّلقين، على حين يُرجِّح الرَّأي الثَّاني، ولا يستبعد أَنْ يُحمَل التَّركيب على الاشتغال. قال: ((المعنى: وأَرزُقُ

(١) يقصد الزَّمخشريَّ. يُنظر: الكشاف: ١/ ٣١٨.
(٢) تفسير القرآن الكريم: ٥٩٦، ويُنظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩٤-٤٩٥.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٢٦.
(٤) يُنظر: الكشاف: ١/ ٣١٨، وتفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٧١٦.
(٥) يُنظر: التِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ١١٤، والمفصَّل في تفسير القرآن الكريم: ٦١.

مَن كَفَرَ، أَو يكون من باب الاشتغال، ورأيتُ بعض المتأَخِّرين يذهبُ إِلى أَنَّ (ومَن كفرَ) منعطف على (مَن آمَنَ)[1]، وحقُّ المعطوفِ أَنْ يكونَ مُشرَكًا في العامل، والتَّشريك هنا ممتنع؛ لِأَنَّ الأَوَّل دعاء، والثَّاني إِخبار من الأَصل))[2].

وقد تبيَّن سابقًا أَنَّ اعتراضه على عطف التَّلقين مردود، كما أَنَّ حمل السِّياق على الاشتغال يُوافق آراء بعض المعربين، على حين أَنكره جمهورهم[3].

(١) يقصد الزَّمخشريَّ. يُنظر: الكشاف: ١/ ٣٢٠.
(٢) تفسير القرآن الكريم: ٦٠٤، ويُنظر: البحر المحيط: ٢/ ٥١٥.
(٣) يُنظر: البحر المحيط: ٢/ ٥١٤، والدُّرُّ المصون: ٢/ ١٠٩.

المبحثُ الثَّاني

اعتراضاتُ ابنِ أَبي على متأَخِّري النَّحويِّينَ في المبنيات

أولاً: اعتراضه على توجيه افترضه الزَّمخشريُّ وهو تقديم (فيهـ) على (لَا ريبَ) في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[1]:

الرَّاجح عند المعربين أَنْ تكون (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إِنَّ)، و(ريبَ) اسم لا مبنيٌّ على الفتح في محل نصب، و(فيهـ) جار ومجرور متعلقان بخبر لا المحذوف، والتَّقدير: لا ريبَ كائنٌ فيه[2].

وابن أَبي الرَّبيع لم يعترض على هذا الإِعراب المبني على القراءة بفتح (ريبَ)، وإِنَّما اعترض على افتراض ذكره الزَّمخشريُّ في صيغة تساؤل، وأَراد به التَّفريق من حيث المعنى بين (لا ريبَ فيهـ)، و(لا فيه ريبٌ)، قال: ((قلت: فهلَّا قدَّم الظَّرف على الرَّيب، كما قدَّم على الغَوْل في قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[3] ؟ قلت: لِأَنَّ القصد في إِيلاء الرَّيبِ حرفَ النَّفي، نفيُ الرَّيب عنه، وإِثبات أَنَّه حقٌّ وصدق لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدَّعونه، ولو أَولى الظَّرفَ لقصد إِلى ما يبعد عن المراد، وهو أَنَّ كتاباً آخر فيه الرَّيب لا فيه؛ كما قصد في قوله: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ تفضيل خمر الجنَّة على خمور الدُّنيا بِأَنَّها لا تغتال

(١) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٢) هذا الإِعرب في حالة الوقف على (فيهـ). يُنظر: إِعراب القرآن: ٩٧، والبيان في غريب إِعراب القرآن: ١/ ٥٧، والبحر المحيط ١/ ١٠٨.

(٣) سورة الصَّافات، من الآية: ٤٧.

العقول كما تغتالها هي، كأَنَّه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنَّقيصة))[1].

فالزَّمخشريُّ في تساؤله السَّابق أَراد أَنْ يُبيِّن الفرق بين مجيء الرَّيب بعد (لا)، ومجيء الظَّرف بعده، فـ(لا ريبَ فيهـ) يعني نفي وجود جنس الرَّيب في القرآن الكريم وفي الكتب السَّماوية، أَمَّا (لا فيه ريبٌ) فيُفيد انتفاء الرَّيب في القرآن الكريم مع وجوده في غيره من الكتب، وهذا ليس المُراد. و(لا) في الأُولى نافية للجنس عاملة عمل (إِنَّ)، ونافية مهملة في الثَّانية.

ويتمثل اعتراض ابن أَبي الرَّبيع على ما ذكره الزَّمخشريُّ في قوله: ((فقَول مَن قال: لِمَ لَمْ يُقدِّم (فيهـ) على (ريب)؟ ضعفٌ من القول، كأَنَّه يتوهَّم أَنَّ التَّقديمَ جائزٌ، وليس بجائز، لِأَنَّه لا يُفصَلُ بين (لا) ومعمولها، كما لا يُفصَل بين (مِن) ومعمولها، ولا خلاف في هذا بين النَّحويِّين...))[2].

ومن الواضح أَنَّ اعتراض ابن أَبي الرَّبيع لا وجه له؛ لِأَنَّ الزَّمخشريُّ لم يقل بِأَنَّ (لا) تبقى على عملها عند تقديم (فيهـ)، وإِنَّما هو أُسلوب آخر تكون فيه (لا) غير عاملة. ولو زعم الزَّمخشريُّ أَنَّ (لا) تبقى على عملها مع التَّقديم المفترَض لكان اعتراض ابن أَبي الرَّبيع صحيحـًا، وبذلك يثبت أَنَّ الاعتراض مردود.

والَّذِي يؤكد ذلك أَنَّه استشهد بقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ الَّذِي تدلُّ على إِهمال عمل (لا).

ثانياً: اعتراضه على النَّحويِّين في توجيه (أَيْ) الَّتِي للنِّداء:

ذهب جمهور النَّحويِّين إِلى أَنَّ (يا) من حروف النِّداء وهي لنداء القريب والبعيد، أَو ما هو في حكمهما كـ(النَّائم) و(السَّاهي)، أَمَّا باقي الحروف ومنها (أَيْ) فهي لنداء البعيد.

(١) يُنظر: الكشاف: ١/ ١٤٥.

(٢) تفسير القرآن الكريم: ٢٠٦، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ١١١.

وتفرَّد الجزوليُّ في أَنَّ (أَيْ) تكون لنداء القريب[١]، كما في الحديث: {وَكَّلَ اللهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، يَقُولُ: أَيْ رَبِّ نُطفَةٌ، أَيْ رَبِّ عَلَقة، أَي رَبِّ مُضغةٌ، فإذا أَرادَ اللهُ أَنْ يَقضِيَ خَلقَها، قالَ: أَيْ رَبِّ، أَذَكَرٌ أَم أُنثَى، أَشَقِيٌّ أَم سَعِيدٌ، فما الرِّزقُ، فما الأَجَلُ، فيُكتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطنِ أُمِّهِ}[٢].

فالنِّداء هنا للقريب حُكمًا وهو الله تعالى، وكان باستعمال (أَيْ)، لذلك ذهب الجزوليُّ إلى أَنَّها لنداء القريب، خلافًا لمذهب الجمهور[٣].

وابن أَبي الرَّبيع اعترض على الجزوليِّ، حين أَورد قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[٤].

فقال: ((وحروف النِّداء للبعيد إِلَّا الهمزة فإِنَّها للقريب، هكذا قال سيبويه. وقال غيره: (أَيْ) للوسط، و(يا) و(أَيَّا) و(هيَّا) للبعيد. وجاء بعض المتأَخِّرين وقال: (أَيْ) للقريب[٥]، ولا أَعلم أَحدًا قالهـ))[٦].

واعتراضه في هذا الموضع لا يعني أَنَّ (أَيَّ) المشدَّدة المذكورة هنا هي حرف نداء، بل هي المنادى نفسه على مذهب البصريِّين، و(النَّاس) بدلٌ منه، وهي وصلة لنداء ما فيه (ال) على مذهب الكوفيِّين[٧]. وإِنَّما عرَضَ رأيه ضمن حديثه عن حروف النِّداء، وهو

(١) يُنظر: المقدمة الجزوليَّة في النَّحو: ١٨٧.

(٢) الجامع المُسند الصَّحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأَيامه (صحيح البخاريِّ)، كتاب القدر، باب مَنْ انتظرَ حَتَّى يُدفنَ: ٨/ ١٢٢، رقم الحديث (٦٥٩٥).

(٣) يُنظر: مغني اللَّبيب: ١/ ١٠٦، وشرح الأَشمونيِّ على أَلفيَّة ابن عقيل: ٥/ ١٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٣٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢١.

(٥) يقصد الجزوليَّ.

(٦) تفسير القرآن الكريم: ٣١٣.

(٧) يُنظر: شرح المفصل- ابن يعيش: ٢/ ١٨، والدُّرُّ المصون: ٨/ ٥٦٧، واللُّباب في علوم الكتاب:

ليس رأيـًا خاصًّا به، بل هو مذهب الجمهور[١].

ثالثـًا: اعتراضه على حمل (مِن) الجارة على التِّبعيض أَو التَّبيين في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ ﴾[٢]:

وقف ابن أَبي الرَّبيع عند آراء المفسِّرين والمعربين في دلالة (مِن) و(الباء) وإِعراب (رِزقـًا) في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ ﴾، والرَّاجح عندهم أَنَّ (مِن) الأُولى تحتمل ابتداء الغاية والتَّبعيض، والابتداء أَرجح، بل الأَصوب، والباء في (بهـ) للسببيَّة، أَي: بسبب الماء.

أَمَّا (مِن) الثَّانية فتحتمل التَّبعيض، أَي: أَخرجَ به بعضَ الثَّمَراتِ، وتحتمل التَّبيين للرِّزق على تقدير: أَخرج به رزقـًا كائنًا من الثَّمرات، وتحتمل التَّبيين لموصوف محذوف مع صفته، والتَّقدير: أَخرجَ به شيئًا كائنًا من الثَّمرات، كما تحتمل الزِّيادة على رأي الأَخفش، الَّذِي يُجيز زيادتها من دون أَنْ تكون مسبوقة بنفي أَو شبه نفي[٣].

وللزَّمخشريِّ رأي لطيف في هذا الموضع، يُفضي إِلى أَنَّ (مِن الثَّمرات) للتَّبعيض، وتنكير كلٍّ من الماء والرِّزق عزز التَّبعيض أَيضـًا، فكان التَّقدير: ((وأَنزلنا من السَّماء بعضَ الماء، فأَخرجنا به بعضَ الثَّمرات؛ ليكون بعضَ رزقكم، وهذا هو المطابق لصحة المعنى؛ لِأَنَّه لم يُنزِلْ من السَّماء الماءَ كلَّه، ولا أَخرجَ بالمطر جميعَ الثَّمرات، ولا جعلَ الرزقَ كلَّه في الثَّمرات))[٤].

١٥/ ١٠١.

(١) يُنظر: تفسير القرآن الكريم: ٣١٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٢.

(٣) يُنظر: البحر المحيط: ١/ ٢٧٣-٢٧٤، والدُّرُّ المصون: ١/ ٣٩٢،١٩٣، والمفصَّل في تفسير القرآن الكريم: ١١، ٢٨.

(٤) الكشاف: ١/ ٢١٦، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٢٧٥.

وممَّا قرَّره ابن أَبي الرَّبيع في هذه الآية أَنَّ الباء في (بهـ) للإلصاق[١]، وهذا مردود عليه، إذ لم يقل به أَحدٌ، ولا يُؤذِن المعنى بقَبوله. والأَمر الآخر أَنَّه أَنكر دلالة (مِن) الجارة أَصلًا على التَّبيين[٢]، مع أَنَّه معنًى ثابت لها، بإِجماع النَّحويِّين[٣]، فإِنكاره هذا مردود أَيضـًا.

وأَنكر على الزَّمخشريِّ إِعراب (رزقـًا) مفعولًا لأَجله، فقال: ((ورأَيتُ بعض المتأَخِّرين قد قال: إِنْ كانت (مِن) من قوله سبحانه: ﴿ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ للتَّبعيض، فيكون (رزق) مفعولًا من أَجله. ولا أَدري ما حمله على هذا))[٤].

لكنَّ رأي الزَّمخشريِّ واضح ومقبول، قال: ((قلت: إِنْ كانت (من) للتَّبعيض، كان انتصابه بِأَنَّه مفعول له، وإِنْ كانت مبيِّنة، كان مفعولًا لِأَخرَجَ))[٥].

والخلاصة أَنَّ اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع في هذا الموضع مردودة، ولم تُبنَ على أَدلة وحجج يؤيِّدها الواقع اللُّغويُّ وما استقر لدى النَّحويِّين.

رابعـًا: اعتراضه على توجيه اللَّام الجارة في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾[٧]:

١- ذهب عامَّة المفسِّرين إِلى أَنَّ اللَّام في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ تحتمل عدة وجوه، كالتَّمليك، وهو تمليك ما ينتفع الخلق به، والاختصاص، وهو أَعمُّ من التَّمليك، وأَقوى الوجوه أَنْ تكون للسَّببيَّة والتَّعليل،

(١) يُنظر: تفسير القرآن الكريم: ٣٢٠.
(٢) يُنظر: تفسير القرآن الكريم: ٣٢٠.
(٣) يُنظر: شرح الرَّضيِّ على كافيَّة ابن الحاجب: ٦/ ٩-١٠، ومغني اللَّبيب: ١/ ٤٢٠- ٤٢١.
(٤) يُنظر: تفسير القرآن الكريم: ٢٢١.
(٥) الكشاف: ١/ ٢١٦.
(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٩.
(٧) سورة البقرة، من الآية: ٣٠.

بمعنى لِأَجلكم، وكثير من المفسرين اقتصر على هذا الوجه، ولم يذكر سواه[١].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فاعترض على ما أَجمع عليه المفسرون من دلالة اللَّام على التَّعليل والسَّببيَّة، ومجيئها بمعنى المفعول لِأَجله، فيرى أَنَّها للتَّعدية، فقال: ((وليست اللَّام هنا مفعولًا من أَجله، وإِنَّما هذا بمنزلة: جئتُ لكَ، فجاء يتعدَّى باللَّام، وليس المعنى: جِئتُ لِأَجلك، فإِنَّك لو قلتَ: جِئتُ لِأَجلكَ لم يُعلَم مَن الَّذِي جيء له، فكذلك خلقَ لكم، يتعدَّى خلقَ باللَّام، وليس المعنى خلق لِأَجلِكُم، بل: الخَلقُ لكم، فكأَنَّه في معنى: أَعطاكم ما في الأَرض، أَو أَعدَّ لكم ما في الأَرض. ورأَيتُ بعضَ المتأَخِّرين ذهب إِلى أَنَّ (لكم) هنا مفعولًا[٢] من أَجله[٣]، وليس بصحيح لِمَا ذكرتُهـ))[٤].

فابن أَبي الرَّبيع يعترض على ما ذهب إِليه العلماء من دلالة اللَّام على السَّببيَّة والتَّعليل، ولِأَنَّها في معنى المفعول لِأَجله، والأَمثلة الَّتِي احتج بها لاعتراضه غير مناسبة، فاللَّام في (جئتُ لَكَ) هي بمعنى (إِلى)، أَي: لانتهاء الغاية المكانيَّة، وأَراد من التَّمثيل، كما يتضح في كلامه اللَّاحق معنى التَّمليك، فالاضطراب واضح.

فضلًا عن ذلك أَنَّه لم يُعبِّر عن معنى التَّمليك بما استقرَّ لدى النَّحويِّين، وإِنَّما أَتى بسياق لغويٍّ هو: (أَعطاكم ما في الأَرض) يُفهم منه أَنَّه يُريد التَّمليك، لذا فاعتراضه إِذًا على دلالة اللَّام على السَّببيَّة والتَّعليل لا وجه له.

٢- ذهب جمهور المفسرين في توجيه اللَّام في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ

(١) يُنظر: الكشاف: ١/ ٢٤٩-٢٥٠، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٣٩، والبحر المحيط: ١/ ٢٧٥، والدُّرُّ المصون: ١/ ١٩٤.

(٢) لفظ (مفعولاً) هنا يجب أَنْ يكون بالرَّفع (مفعول) كما ورد في أَصل المخطوط، وقد ثبتتْ د.صالحة بنت راشد، محققة الكتاب هذا اللَّفظ في المتن منصوبـًا، بدلالة التَّقدير: أَنَّ لفظ (لكم) هنا مفعول.

(٣) يقصد الزَّمخشريَّ. يُنظر: ١/ ٢٤٩-٢٥٠.

(٤) تفسير القرآن الكريم: ٣٧٢.

وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ عدةَ مذاهبَ أَشهرها اثنان؛ أَوَّلها: أَنَّ اللَّام أَصليَّة، ومعناها التَّعليل، ومفعول (نقدِّسُ) محذوف، والتَّقدير: نُقدِّسُ أَنفسَنا وأَفعالَنا لكَ، أَي: نُطَهِّرُها ابتغاء مرضاتك. والرَّأي الثّاني: أَنَّ اللَّام زائدة، والمعنى: نُقَدِّسُكَ، أَي: نُعَظِّمُك ونُمجِّدُكَ ونُطَهِّرُ ذِكرَكَ عمَّا لا يليق به[١].

ويتمثل اعتراض ابن أَبي الرَّبيع في أَنَّه أَثبَتَ الرَّأي الأَوَّل، ورفضَ الرَّأي الثَّاني، متعلِّلًا بِأَنَّ هذا الموضع ممَّا لا تُزادُ فيه اللَّام، قال: ((ومن النَّاس مَن ذهبَ إِلى أَنَّ اللَّام زائدة[٢]، ولم تثبت زائدة))[٣]. والاعتراض على زيادة اللَّام ليس مما تفرَّد به ابنُ أَبي الربيع، بل إِنَّ عددًا من المفسِّرين مالوا إِليه، وأَخذوا به[٤]. فهذا الاعتراض هو من باب ترجيح رأي على آخر، وقد قال به عدد كبير من الأَئِمَّة.

خامسـًا: اعتراضه على مجيءِ ضمير الغائب قبل الاسم الَّذِي يعود عليه في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾[٥]:

وجه المعربون والمفسِّرون الضَّمير المتصل بالفعل (سَوّاهُنَّ) على عدَّة وجوه:

أَوَّلها: أَنَّه يعود إِلى (السَّماء)؛ لِأَنَّها في معنى الجمع، لِأَنَّ المقصود بها الجنس.

والثَّاني: أَنَّه راجع إِلى (السَّماء) أَيضـًا؛ لِأَنَّها جمع (سماءَة) أَو (سماوة)[٦].

(١) يُنظر: التِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٤٧، والجامع لَأحكام القرآن: ١/ ٢٧٧، والدُّرُّ المصون: ١/ ٢٥٧، وروح المعاني: ٢/ ٩٥.

(٢) يقصد الطَّبريَّ والعكبريَّ. يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١/ ٤٧٦، والتِّبيان في إِعراب القرآن: ١/ ٤٧.

(٣) تفسير القرآن الكريم: ٣٧٨.

(٤) يُنظر: الجامع لَأحكام القرآن: ١/ ٢٧٧، والبحر المحيط: ١/ ٣٩١، والدُّرُّ المصون: ١/ ٢٥٧، وتفسير التَّحرير والتنوير:١-١/ ٤٠٦.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٩

(٦) يُنظر: الكشاف: ١/ ٢٥٠-٢٥١، البيان في غريب إِعراب القرآن: ١/ ٧٨-٧٩، والدُّرُّ المصون:

والثَّالث: أَنَّ الضَّمير في (فسَوّاهُنَّ) ضمير مُبهَم، فُسِّر بـ(سَبعَ سماواتٍ)، فجاز استعماله لاقترانه بتفسيره. وصاحب هذا الرَّأي هو الزَّمخشريُّ، الَّذِي تمسَّك به ورجَّحه على الوجوه الأُخرى[1].

وقد رُدَّ على الزَّمخشريِّ بِأَنَّ هذا الموضع ليس من المواضع الَّتِي يُستعمل فيها الضَّمير المبهم مُفسَّرًا بما يجيء بعده؛ ((لِأَنَّ النَّحويِّين حَصَروا ذلك في سبعةِ مواضع: ضميرِ الشَّأن، والمجرور بـ(رُبَّ)، والمرفوعِ بنعْمَ وبِئْسَ وما جرى مَجْراهما، وبأَوَّلِ المتنازِعَيْن، والمفسَّر بخبرِهِ وبالمُبْدِلِ منهـ))[2].

وممَّن اعترض على الزَّمخشريِّ ابن أَبي الرَّبيع، حيث قال: ((ورأَيتُ بعضَ المتأَخِّرين يذهبُ في (سبعَ سماواتٍ) إِلى أَنَّه بمنزلة: رُبَّهُ رَجلًا. أَضمَرَ على شريطة التَّفسير، وهذا قولٌ لا يُعَوَّل عليه؛ لِأَنَّ الضَّمير على شريطة التَّفسير يُحفَظ ولا يُقاسُ عليه، ولا يُقال منه إِلَّا ما قالت العرب؛ لِأَنَّه خارج على القياس، الأَصلُ في الضَّمير الغائب أَنْ يأتي بعد الظَّاهر لفظًا أو مرتبةً، وأَمَّا إِتياته قبل الظَّاهر المفسِّر له لفظًا ومرتبةً فلم يقع إِلَّا في أَربعة أَبواب))[3].

فاعتراض ابن أَبي الرَّبيع هنا له حجته، ويُؤيِّده فيه كثير من المعربين والمفسِّرين، ويبدو أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع من الَّذِين نبهوا ممَّن جاء بعده.

١/ ٢٤٣-٢٤٤، وروح المعاني: ٢/ ٨٣، وتفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٣٨٥.

(١) يُنظر: الكشاف: ١/ ٢٥١.

(٢) الدُّرُّ المصون: ١/ ٢٤٤، ويُنظر: تفسير التَّحرير والتَّنوير: ١-١/ ٣٨٥.

(٣) تفسير القرآن الكريم: ٣٧٣- ٣٧٤، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٣٦٨.

الخاتمة

الحَمدُ لله رَبِّ العَالمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد المرسلينَ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أَجمعينَ، وَمَنَ اتبعهم بإِحسانٍ إِلى يومِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعدُ؛

فقد عرضتُ في البحث أَهم الاعتراضات النَّحويَّة لابن أَبي الرَّبيع في تفسيره على متأَخِّري النَّحويِّين، وانتهى البحث إِلى النَّتائج الآتية:

١- إِنَّ ابن أَبي الرَّبيع لم يكتَفِ بنقل الآراء النَّحويَّة، بل عرضَها مقرونة بالنَّقد والتَّحليل والتَّمثيل، ومال في كثير منها إِلى التَّرجيح أَو الرَّفض.

٢- معظم اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع انصبَّت على الزَّمخشريِّ ومتأَخِّري النَّحويِّين، كما يُصرِّح بذلك، لكنَّ حقيقة اعتراضاته تتوزع في اتجاهين؛ أَوَّلهما: نقد آراء المتأَخِّرين المنقولة عن المتقدِّمين، لا سيَّما الكوفيُّون. والثَّاني: الاعتراض على اجتهادات الزَّمخشريِّ الَّتِي أَوردها في تفسيره.

٣- حاول ابن أَبي الرَّبيع الاحتجاج لاعتراضاته على المتأَخِّرين، مستعينـًا بأَمثلة شواهد، محتكمـًا إِلى ما تقرَّر في أُصول النَّحو أَحيانـًا، مستدلًّا بما يُبنى على الوجوه النَّحويَّة من المعاني المقبولة أَو المرفوضة في كثير من المواضع.

٤- تنقسم اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع على قسمين؛ الأَوَّل: يدخل في باب التَّرجيح والأَخذ بالأَقوى. والثَّاني: يدخل في باب الرَّفض والتَّخطئة.

٥- تبيَّن من البحث أَنَّ معظم اعتراضاته لم يكن مُصيبـًا فيها؛ لِأَنَّه بناها على استقراء ناقص، أَو تسرُّع في إِطلاق الأَحكام، ولعلَّ لابن أَبي الرَّبيع فضلًا في توجيه النَّحويِّين وأَبي حيان لنقد الزَّمخشريِّ.

٦- تُمَثِّل اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع جانبًا مهمًّا من التُّراث النَّحويِّ، ومدى تأثره بالمنطق، وخضوعه للمحاكمة العقليَّة، كما تمثل مرحلة من مراحل تطور هذا العلم.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. أَحكام القرآن: أَبو بكر أَحمد بن علي الرَّازي الجصاص (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق قمحاويِّ، (د.ط)، دار إِحياء الكتب العربيَّة- بيروت، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.

٢. الأُصولُ في النَّحو: أَبو بكر محمد بن سهل السَّراج البغداديُّ (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتليِّ، ط٣، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣. إِعراب القرآن: أَبو جعفر أَحمد بن محمد بن إِسماعيل بن النَّحاس (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب- بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م. مطبعة دار الكتب المصريَّة- القاهرة، ١٣٦٠ه- ١٩٤١م.

٤. إِعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أَبو عبد الله الحسين بن أَحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، (د.ط)،

٥. الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين: أَبو البركات عبد الرَّحمن بن محمد الأَنباريُّ (ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، (د.ط)، دار الطَّلائع للنَّشر والتَّوزيع- القاهرة، ٢٠٠٩م.

٦. البحر المحيط: أَبو حيان أَثير الدِّين محمد بن يوسف بن علي الأَندلسيُّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، دار الرِّسالة العالميَّة- دمشق، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٧. البيان في غريب إِعراب القرآن: أَبو البركات عبد الرَّحمن بن محمد بن عبيد اللهَّ الأَنباريُّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د.جودة مبروك محمد، ط٢، مكتبة الآداب- القاهرة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٨. التَّبصرة والتَّذكرة: أَبو محمد عبد الله بن علي بن إِسحاق الصَّميريُّ (من رجال

القرن الرَّابع الهجريِّ)، تحقيق: د.فتحي أَحمد مصطفى، ط١، جامعة أُم القرى- السُّعوديَّة، ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.

٩. التِّبيان في إِعراب القرآن: أَبو البقاء عبد اللهَّ بن الحسين العكبريُّ (ت٦١١هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويِّ، ط٢، دار الجيل- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.

١٠. التَّفسير البسيط: أَبو الحسن علي بن أَحمد بن محمد الواحديُّ (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، دار العماد للدِّراسات والبحوث القرآنيَّة- دمشق، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

١١. تفسير التَّحرير والتَّنوير: محمد الطَّاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، (د.ط)، دار سحنون للنَّشر والتَّوزيع- تونس، (د.ت).

١٢. تفسير القرآن الكريم: ابن أَبي الرَّبيع (ت٦٨٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، (د.ط)، جامعة الإمام محمد بن سعود- السُّعوديَّة، ١٤٣٠هـ.

١٣. الجامع لأَحكام القرآن: أَبو عبد اللهَّ محمد بن أَحمد القرطبيُّ (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أَحمد البردونيِّ وإِبراهيم أَطفيش، ط٢، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٤. الجامع المُسند الصَّحيح المختصر من أُمور رسول اللهَّ ﷺ وسننه وأَيامه (صحيح البخاريِّ): أَبو عبد اللهَّ محمد بن إِسماعيل بن إِبراهيم بن المغيرة البخاريُّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر النَّاصر، ط١، دار طوق النَّجاة- القاهرة، ١٤٢٢هـ.

١٥. الجمل في النَّحو: أَبو القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجاجيُّ (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، ط٤،مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ودار الأَمل- إِربد، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.

١٦. حاشية الصَّبان على شرح الأَشمونيِّ: أَبو العرفان محمد بن علي الصَّبان الشَّافعيُّ

(ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرَّؤوف سعد، (د.ط)، المكتبة التَّوقيفيَّة- مصر، (د.ت).

١٧. الخصائص: أَبو عثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النَّجار، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

١٨. دراسات في النَّحو: صلاح الدِّين الزَّعبلاويُّ، موقع إِتحاد كُتاب العرب، بترقيم المكتبة الشَّاملة.

١٩. الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أَحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيِّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د.أَحمد محمد الخراط، ط٤، دار القلم، دمشق، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٢٠. رسالة في اسم الفاعل: شهاب الدِّين أَحمد بن قاسم الصباغ (ت ٩٩٢هـ)، تحقيق: د.محمد حسن عواد، ط١، دار الفرقان- عمان، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م.

٢١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني: أَبو الثَّناء شهاب الدِّين محمود بن عبد اللهَّ الآلوسيُّ (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٢٢. شرح الأَشمونيِّ على أَلفيَّة ابن مالك: أَبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، (د.ط)، دار الطَّلائع للنَّشر والتَّوزيع- القاهرة، ٢٠١٤م.

٢٣. شرح الرَّضيِّ على كافية ابن الحاجب: رضيُّ الدِّين محمد بن الحسن الإِستراباذيُّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: أ.د.عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب- القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٤. شرح شذور الذَّهب: أَبو محمد عبد اللهَّ بن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغنيِّ الدَّقر، ط١، الشَّركة العامَّة المتحدة للتَّوزيع- سوريا، ١٤٠٤ه- ١٩٨٤م.

٢٥. شرح المفصل: موفق الدِّين يعيش بن علي بن يعيش النَّحويُّ (ت٦٤٣هـ)،

تحقيق: أ.د.إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد الدِّين للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع- دمشق، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٢٦. عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاويِّ: شهاب الدِّين أَحمد ابن محمد بن عمر الخفاجيُّ (ت١٠٦٩هـ)، الطَّبعة الخديويَّة، ١٢٨٣ه، تصوير: دار صادر- بيروت.

٢٧. الكشاف عن حقائق التَّنزيل وعيون التَّأويل في وجوه التَّأويل: أَبو القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشَّيخ عادل أَحمد عبد الموجود والشَّيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أ.د.فتحي عبد الرَّحمن أَحمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان- الرِّياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٨. اللُّباب في علل البناء والإِعراب: أَبو البقاء عبد اللهَّ بن الحسين العكبريُّ (ت٦١١هـ)، تحقيق: د.عبد الإِله النبهان، ط١، دار الفكر- دمشق، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.

٢٩. اللُّباب في علوم الكتاب: أَبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل النُّعمانيُّ (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أَحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٠. المجموع شرح المهذب: أَبو زكريا يحيى بن شرف محي الدِّين (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد نجيب المطيعيِّ، (د.ط)، مكتبة الإِرشاد- جدة، (د.ت).

٣١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أَبو محمد عبد الحقِّ بن غالب بن عطيَّة الأَندلسيُّ (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافيِّ محمد، ط٣، دار الكتب العلميَّة (بيروت- لبنان)، ٢٠١١م.

٣٢. المدارس النَّحويَّة: د.شوقي ضيف، ط١١، دار المعارف- القاهرة، ٢٠٠٨ه.

٣٣. مشكل إِعراب القرآن: أَبو محمد مكيٍّ بن أَبي طالب القيسيُّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: أ.د.حاتم الضَّامن، ط١، دار البشائر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع- دمشق،

١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

٣٤. المصفَّى في النَّحو: د.محمد عيد، (د.ط)، مكتبة الشَّباب- القاهرة، ١٩٧٥م.

٣٥. معاني القرآن: أَبو جعفر أَحمد بن محمد بن إِسماعيل بن النَّحاس (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د.يحيى مراد، (د.ط)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٦. معاني القرآن: أَبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أَحمد يوسف النَّجاتيِّ ومحمد علي النَّجار وعبد الفتاح الشَّلبيِّ، ط٢، الهيئة المصريَّة للكتاب- مصر، ١٩٨٠م.

٣٧. معاني القرآن وإِعرابه: أَبو إِسحاق إِبراهيم بن السَّريُّ (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبيِّ، (د.ط)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٥م.

٣٨. المغني: أَبو محمد عبد الله بن أَحمد بن محمد بن قدامة المقدسيُّ (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: د.عبد الله عبد المحسن التَّركيِّ ود.عبد الفتاح محمد الحلو، ط٣، دار عالم الكتب- بيروت، ١٤١٧ه- ١٩٩٧م.

٣٩. مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: أَبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن أَحمد ابن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٥، مؤسسة الصَّادق للطِّباعة والنَّشر- إِيران، ١٣٧٨هـ.

٤٠. مفردات أَلفاظ القرآن: أَبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرَّاغب الأَصفهانيِّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- دمشق، الدَّار الشَّامِيَّة- بيروت، ط٥، ١٤٣٣هـ- ٢٠١١م.

٤١. المفصَّل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالينِ، تحقيق: د.فخر الدِّين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ٢٠٠٨م.

٤٢. المقتضب: أَبو العباس محمد بن يزيد المُبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، عالم الكتب (بيروت- لبنان)، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٤٣. المقدمة الجزوليَّة في النَّحو: أَبو موسى عيسى بن عبد الله عبد العزيز الجزوليُّ (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د.شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، طبع ونشر أُم القرى، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.

٤٤. نتائج الفكر في النَّحو: أَبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله بن أَحمد السُّهيلي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الشَّيخ عادل عبد الموجود والشَّيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.

٤٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبي بكر السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ)، شرح وتحقيق: أ.د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.